8٪ نمو محفظة القروض إلى 2,3 مليار دينار

مليون دينار أرباح «التجاري» بالربع الأول من 2019

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية بلغت 24 مليون دينار للربع الأول من 2019، فيما بلغ صافي ربح الفترة، بعد اتخاذ مخصصات احترازية تحوطية ومخصصات أخرى، مبلغ مليون دينار.

كما شهد البنك نموا قويا في كل قطاعات أنشطة أعماله الأساسية، إذ ارتفع حجم القروض بنسبة 8,1٪ لتبلغ 2,3 مليار دينار، وارتفع حجم الاستثمار في الأوراق المالية بنسبة 24,3٪ ليبلغ 584,4 مليون دينار.

تعزيز المخصصات

وتعقيبا على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد الدعيج إن البنك يواصل جهوده الرامية إلى التركيز على الجودة النوعية لأصوله والخدمات المصرفية الرقمية والكفاءة التشغيلية وتقديم أفضل الخدمات للعملاء.

وأضاف الدعيج في بيان صحافي أمس أن الأرباح التشغيلية بلغت 24 مليون دينار خلال الربع الأول، حيث قام البنك، إعمالا لمبدأ الحيطة والحذر، بتخصيص جزء كبير من تلك الأرباح التشغيلية لتعزيز قاعدة المخصصات المتوافرة لديه، مشيرا الى أن إجمالي المخصصات المحتفظ بها لدى البنك مقابل محفظة التسهيلات الائتمانية 157,9 مليون دينار كما في 31 مارس 2019.

الشيخ أحمد الدعيج

الدعيج: 24 مليون دينار أرباح البنك التشغيلية

158 مليون دينار إجمالي المخصصات

وتابع أن البنك قد قام بتمويل عدد من المشاريع الكبيرة التي تمثل أهمية كبرى للكويت وأنه سيواصل دوره الفعال نحو تعزيز الاقتصاد الكويتي، لافتا إلى أن البنك مستمر في سياسته الحصيفة ومنهجيته المتحفظة تجاه نمو أنشطة أعماله عن طريق المحافظة على الجودة النوعية لأصوله والعمل على تحسينها خلال عام 2019 والسنوات اللاحقة من أجل مواجهة التحديات المتمثلة في تقلب الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية التي تعاني منها المنطقة.

وأضاف الدعيج أن معدل كفاية رأس المال بلغ نسبة 18,5٪ كما في 31 مارس 2019، فيما بلغت نسبة الرفع المالي 11,8٪ ونسبة صافي التمويل المستقر 108,4٪ ونسبة تغطية السيولة 166,4٪ وهذه النسب تفوق بشكل مريح الحد الأدنى للنسب المقررة من قبل الجهات الرقابية المتمثلة في بنك الكويت المركزي.

وأوضح أن التحسن الملحوظ في المؤشرات المالية للبنك يرجع إلى سياسته الحصيفة التي تهدف إلى تنظيف محفظة القروض عن طريق شطب القروض غير المنتظمة مع اتخاذ كل التدابير والإجراءات اللازمة لحماية مصالح البنك، مؤكدا في هذا الصدد أن القروض غير المنتظمة التي بقيت عند نسبة «صفر» تعكس وبشكل واضح إستراتيجية البنك في هذا الاتجاه.

التحول الرقمي

ومن جانب آخر، أكد الدعيج على أن البنك يواصل جهوده الحثيثة وبشكل سريع نحو تطوير واستحداث النظم والخدمات المصرفية الرقمية بهدف تعزيز الخدمات المقدمة للعملاء والتي تمكنهم من إجراء العديد من المعاملات بلمسة واحدة من خلال النظم الآلية، وكذلك الاستثمار في النظم التكنولوجية الحديثة ورأسماله البشري بما يفوق احتياجات وتوقعات العملاء.

وأشار في هذا السياق إلى المبادرات الجديدة التي اتخذها البنك خلال الربع الأول من 2019 والسمات والخصائص الجديدة التي تم استحداثها وإضافتها إلى الخدمات والنظم الإلكترونية، ومنها خدمة دفع توزيعات الأرباح إلكترونيا عبر «التجاري أون لاين»، وخدمة التحقق من المستندات عبر تقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code، وخدمة T_Pay لتحويل الأموال فيما بين عملاء التجاري باستخدام تقنية رمز الاستجابة السريعة QR Code، وتغيير كلمة المرور عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية، وتحديث نموذج «أعرف عميلك» عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية وخدمة التجاري أون لاين، وتعديل حدود التحويلات عبر خدمة التجاري «أون لاين»، وكذلك تغيير الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالجوانب الأمنية للدخول على الخدمات الإلكترونية عبر تطبيق التجاري موبايل للهواتف والألواح الذكية، وإضافة برامج ڤيديو للشرح التوضيحي على تطبيق التجاري موبايل لتثقيف وإرشاد العملاء بطريقة سهلة حول بعض المنتجات والخدمات المقدمة من قبل البنك بهدف تعزيز تجربتهم المصرفية مع البنك.

بواقع 3,4 ملايين برميل يومياً

«البترول الكويتية» ثالث أكبر شركة منتجة للنفط في العالم

محمود عيسى

أظهر تقرير صادر عن شركة اوفشور تكنولوجي ان مؤسسة البترول الكويتية تعتبر ثالث أكبر منتج للنفط بين اكبر 10 منتجين للنفط في العالم، حيث يبلغ معدل إنتاجها أكثر من 3,4 ملايين برميل في اليوم، علما بأنها تنتج حوالي 7٪ من إجمالي النفط الخام في العالم، مع احتياطيات مؤكدة تبلغ حوالي 111 مليار برميل.

وكانت المؤسسة قد اعلنت نهاية 2018 عن خطة استثمارية قوامها حوالي 115 مليار دولار، كجزء من هدفها لزيادة إنتاج النفط إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020. اما أكبر شركات النفط حسب الإنتاج فقد جاء ترتيب العشرة الأوائل على النحو التالي:

● أرامكو السعودية: الشركة الرائدة عالميا في إنتاج النفط بمعدل إنتاج يتجاوز 10 ملايين برميل يوميا وتمتلك ثاني أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم بحوالي 261,5 مليار برميل من المكافئ النفطي والذي يمثل حوالي 10٪ من إمدادات العالم من النفط الخام.

● روسنفت الروسية: ثاني أكبر منتج للنفط في العالم، وكذلك أكبر شركة نفطية يتم تداولها في الأسواق العامة في العالم، ويبلغ معدل إنتاجها أكثر من 4,2 ملايين برميل يوميا.

● مؤسسة البترول الكويتية بانتاج 3,4 ملايين برميل يوميا.

● شركة النفط الوطنية الايرانية هي شركة مهمة في سوق النفط والغاز على الرغم من العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، بانتاج يصل الى 3,2 ملايين برميل يوميا.

● شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) المملوكة للدولة تعد أكبر منتج للنفط في شرق آسيا، حيث يقل معدل إنتاجها عن 3 ملايين برميل في اليوم.

● اكسون موبيل تعد شركة الطاقة الأميركية واحدة من أكثر الشركات نفوذا في العالم وأكبر منتج للنفط في الولايات المتحدة، بمعدل يبلغ 2,3 مليون برميل يوميا.

● بتروبراس متعددة الجنسيات البرازيلية وهي أكبر منتج للنفط في أميركا الجنوبية بمعدل بإنتاج يقل عن 2 مليون برميل يوميا.

● ادنوك الاماراتية وتنتج ما يقل عن مليوني برميل يوميا.

● شيفرون الاميركية وتنتج 1,83مليون برميل يوميا.

● بيميكس المكسيكية وتنتج 1,81 مليون برميل يوميا.

مناخ السوق

لا تبع سهمك عند أول مدفع!

أحمد بومرعي
boumeree@a.boumerhi@alanba.com.kw

مع كل أزمة جيوسياسية كانت أو اقتصادية، يفترض توقع انهيار في البورصات الخليجية، فهذا واقع يعيشه أي سوق للاسهم في الخليج كما في العالم، فالحرب التجارية المفتوحة بين اميركا والصين أدت الى انهيار البورصات الاميركية في اطول موجة هبوط في اسبوع واحد منذ بداية هذه السنة.

وفي الخليج، كل مرة تدق فيها طبول الحرب وتتصاعد فيها المعلومات نفسها مثل اغلاق مضيق هرمز، معركة بين ايران واميركا، إسرائيل وإيران.. الخ.. تنزف البورصات الخليجية المليارات في يوم واحد، كما حدث هذا الاسبوع، هناك بعض المنطق لدى بعض الصناديق ومديري الاستثمار الذين يتبعون المؤشرات، ويبرمجون كمبيوتراتهم على بيع الاسهم عندما تصل الى مستوى معين، مثلا خسارة 10٪. وهؤلاء المديرون فعليا لا يفعلون شيئا خارق الذكاء، فكل عملهم هو شراء اسهم في المؤشر الاول على سبيل المثال، فاذا صعدت هذه الاسهم فهم بطبيعة الحال سيربحون، وسيقولون لك، انت الذي وضعت مالك لديهم، انهم عباقرة واتوا لك بالعائد الفلاني، اما إذا خسر المؤشر فسيقولون لك انها الحرب وتأثير النزاع الايراني ـ الاميركي، وإسرائيل، وكوريا الشمالية، وهونولولو.. لو.. لو!

لكن بالنسبة للمستثمر الذي اشترى اسهما في البورصة بهدف الاستثمار الطويل الامد، فليس منطقيا ان يبيع عند اول ازمة، لان في ذلك عدم كفاءة في معرفة الاسواق وطبيعة أعمالها. فهناك دورة طبيعية في الاسواق من الصعود والهبوط، ومن يبع بالخسارة في اول ازمة، فهو فعليا ليس مستثمرا طويل الامد كما يدعي وإنما شخص لا يريد المغامرة ويخاف على كل فلس وضعه في كل سهم، وغير مقتنع بأي استثمار بمدى طويل في الاسهم المحلية او الخليجية، لأن يعتبر لا شعوريا انها اقتصادات غير مستقرة وعليه الهروب بأقل الخسائر عند اول مدفع!

ولا شك ان الكلام سهل، وبديهي ان من يده بالنار ليس كالذي يده في الماء، كحالي انا على سبيل المثال، الذي لا املك اسهما في البورصة الكويتية (ولا الخليجية والعالمية)، لكن هناك ألف باء الاستثمار، على المستثمر ان يضعها في حسبانه، بصرف النظر اذا كان مستثمراً او ينوي الاستثمار.

فأولا، اشتر اسهما تعطك عائدا، لنفترض اعلى من عائد حجز أموالك في البنوك، او ما يسمى عائد الوديعة، او تعتقد ان قيمته اقل من سعره في السوق، ثم ضع فترة معينة لاستثمارك، لنفترض 5 سنوات، اختر سهما فيه صفة الحماية في كل الظروف، لنفرض من الحكومة ومن الملاك الكبار ومن تذبذبات المصدر الرئيسي للاقتصاد الكويتي.

في هذه الفترة انس سهمك، ولا تبعه عند كل هبوط، الا اذا كنت مضاربا، وللمضارب حسابات اخرى، وفي سوق متحكم في ملكيات شركاته مثل البورصة الكويتية، فالمضارب دائما سيخسر مهما تشاطر! والحسبة في السوق الكويتية سهلة لا تحتاج الى مهارات عالية، فالأسهم ذات العوائد السنوية واضحة، وتنتمي الى مجموعات استثمارية واضحة، وحتى ان البورصة ساعدت الناس في تقسيم السوق الى 3 اسواق، لتقول لك اين الاول واين الثاني واين الثالث! ولم يدخل المستثمر الاجنبي الا بشركات السوق الاول وبعض الشركات في السوق الرئيسي، لأن العملية لا تحتاج افتراضات كثيرة، على عكس البورصات العالمية التي تراهن فيها على اسهم، احيانا كثيرة تكون خاسرة، لكن تتوقع النجاح لها مع الوقت، كما يحدث في شركتي «اوبر» و«ليفت» على سبيل المثال الآن، فهناك من يشتري أسهمهما مقتنعا بأن هاتين الشركتين ستربحان مع الوقت، وهناك من يتوقع إفلاسهما ودمجهما معا. لكن في السوق الكويتية لا احد من اسهم السوق الاول وبعض السوق الرئيسي يفلس، واذا افلس الحكومة تدعمه مباشرة، فلماذا تبيع وتشتري في اسهم مضمونة بكل الاحتمالات؟!

ليبلغ 71,2 دولاراً في أبريل الماضي على أساس شهري

«كامكو»: 6,6٪ نمو سعر خام النفط الكويتي

قالت شركة كامكو للاستثمار في تقرير صادر عنها إن التهديدات بتقليص الإمدادات النفطية على خلفية التداعيات الجيوسياسية في منطقة الخليج أدت إلى ارتفاع أسعار النفط هذا الأسبوع بعد تسجيلها لتراجعات متتالية على مدار الأسبوعين الماضيين. هذا بالإضافة إلى جهود المستوردين للبحث عن مصادر بديلة لخام النفط نتيجة للعقوبات المفروضة على إيران وإلغاء الإعفاءات، كما ساهمت قنزويلا في دعم أسعار عقود النفط الفورية لبعض درجات الخام لمنتجين من منطقة الخليج وأفريقيا. من جهة أخرى، اشتعلت مرة أخرى الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين بعد فشل المحادثات على ما يبدو بين الشريكين التجاريين.

وكان متوسط أسعار النفط لكل الفئات الرئيسية تقريبا إيجابيا في أبريل 2019 مقارنة بمستويات مارس 2019، حيث ارتفع متوسط أسعار خام أوبيك 6,6٪ على أساس شهري، واستعاد بذلك مستوى 70 دولارا للبرميل للمرة الأولى منذ 6 أشهر ليصل في المتوسط إلى 70,8 دولارا للبرميل، كما يشهد هذا الشهر ايضا ارتفاع السعر للشهر الرابع على التوالي. وسجل متوسط سعر خام النفط الكويتي نموا 6,6٪ وبلغ في المتوسط 71,2 دولارا للبرميل، في حين ارتفع متوسط سعر خام مزيج برنت 7,7٪ ليصل إلى 71,2 دولارا للبرميل. وذكر التقرير ايضا أن أسعار النفط، التي تم تداولها مؤخرا فوق مستوى 65 دولارا للبرميل، لها تأثير سلبي على الطلب من المشترين الآسيويين.

أما على جانب العرض، فإن الزيادة المتوقعة في المعروض النفطي من الولايات المتحدة قد تم أخذها في الاعتبار بالفعل ضمن عوامل تسعير النفط، إلا انه يبدو أن هناك عددا من العوامل الأخرى التي لها تأثير قد يعادل ارتفاع إمدادات النفط الأميركية، بما في ذلك فرض العقوبات على إيران وڤنزويلا، وتراجع إمدادات النفط من روسيا إلى أوروبا على خلفية تعطل خط أنابيب النفط، كما تشهد أوروبا أيضا بعض المناطق التي يرتفع فيها الطلب على النفط على خلفية توقع تزايد تشغيل مصافي التكرير في الأشهر المقبلة بالإضافة إلى انخفاض المعروض من مصدري النفط الثقيل، بما في ذلك تراجع الإمدادات من بحر الشمال بسبب انقطاع الإنتاج، إلى جانب درجات الخام النيجيرية والأنغولية.

واوضح التقرير أن أسعار النفط اتخذت اتجاها تراجعيا خلال الأسبوعين الماضيين بعد أن وصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ نوفمبر 2018 حيث بلغت 75 دولارا للبرميل في الأسبوع الأخير من أبريل 2019. وقد شمل التراجع سوق السلع الأساسية بصفة عامة على خلفية النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين بعد فشل الطرفان في التوصل إلى أي حلول. وجاء الارتفاع الكبير في الأسعار في أبريل 2019، والذي شهد ارتفاع الأسعار 6,3٪ مقارنة بإغلاق مارس 2019، بعد أن أوضحت تصريحات أوبيك اتباع نهج منضبط لزيادة الإنتاج الخام لمواجهة النقص الناتج عن العقوبات المفروضة على إيران وڤنزويلا، إلا ان صدور تقارير تشير إلى ارتفاع الإنتاج من الولايات المتحدة وزيادة المخزونات سرعان ما أثرت سلبا على ارتفاع الأسعار ودفعتها إلى الانخفاض أكثر من 4٪ في جلسات التداول التالية، كما أدى الى الضغط المتزايد من الولايات المتحدة على منتجي أوبيك لرفع الإنتاج وخفض أسعار النفط أيضا للمساهمة في خفض الأسعار.

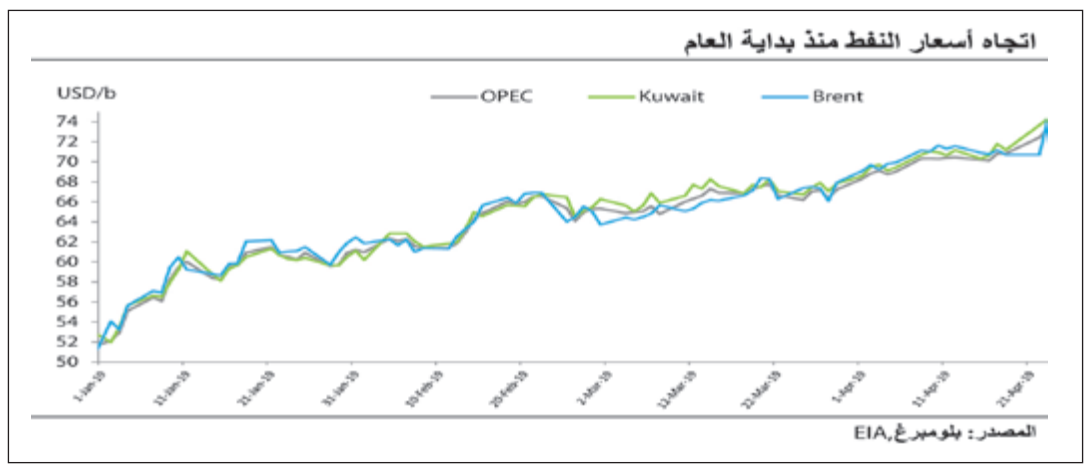

«فيسبوك» يتربع على عرش مواقع التواصل

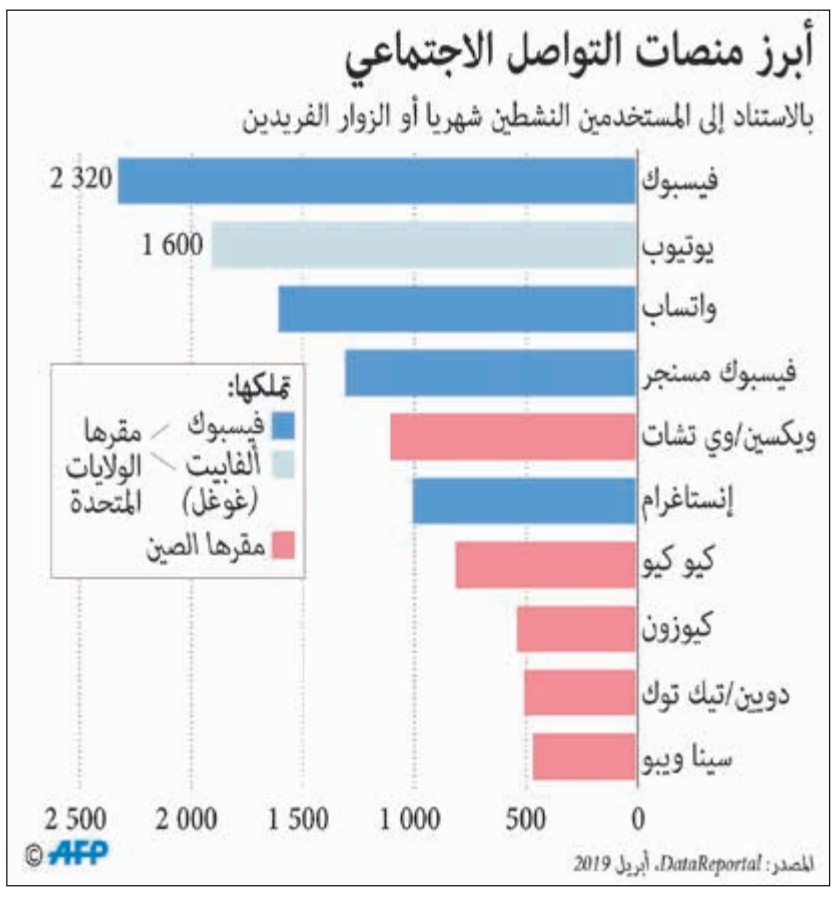

أظهر موقع «Datareportal» لائحة بأبرز منصات التواصل الاجتماعي والمواقع الأكثر استخداما في العالم على الشبكة العنكبوتية، حيث تصدر الفيسبوك اللائحة بعدد مستخدمين فاق 2,3 مليار شخص، تلاه اليوتيوب بنحو 1,6 مليار مستخدم، ثم تطبيق واتساب ما يزيد على 1,5 مليار مستخدم.